Journal of the College of Education for Humanities
Volume 14, Issue 1, 2024
ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار
المجلد (14) العدد (1) 2024

مجلة كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة ذي قار

المجلد الرابع عشر، العدد الاول 2024

ISSN:2707-5672

Journal of the College of Education for Humanities
Volume 14, Issue 1, 2024
ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار
المجلد (14) العدد (1) 2024

أثر التصغير في القاعدة النحوية

أ.م. د محمود عبد حمد

mahmood1974@mu.edu.iq

قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، محافظة المثنى، العراق

ملخص البحث

التصغير إجراء صرفي عُنيَ به الصرفيون مفصّلين القول فيه من حيث البنية والدلالة ، ووجد النحويون أن له فاعليةً في بعض الموضوعات إذ كان له أثرٌ في بعض القواعد النحوية. حاولت في هذا البحث أن أستقصي هذه الفاعلية في المدونة النحوية فوجدتها على أشكالٍ عديدة، منها ما يكون في إبطال عمل اسم الفاعل والمصدر ومنها ما يكون في إعراب الأسماء الستة والممنوع من الصرف والاسم (أمس) ، ومنها ما يكون في تحقيق النوع كإثبات اسمية صيغة (أفعل) في التعجب والابتداء بالنكرة وأنواع الجموع المختلفة .

الكلمات المفاتيحة: تصغير، العمل النحوي، عمل المصدر، الاسماء الستة، الممنوع من الصرف

The effect of minimization on the grammatical rule

Assist. Prof. Dr. MahmoodAbid Hamad

Department of Arabic, College of Education for Humanities, Al- Muthanna University, Al-Muthanna, Iraq

Abstract

Miniaturization is a morphological process that Morphists paid a great attention about explaining everything about it concerning the construction and meaning. Grammarians found that it has a vital role in some topics if it has an effect on some grammatical rules. the present study tries to investigate this effect in the grammar records. It is found that it has different forms such as deactivating the active participle (Isim Al-Fa'il) and infinitive (Al-Masdar), and some others like what is in the Constituent of the six names (alaisma' alsita) and the diptote nouns (walmamnue min alsarf) and the noun (Ams). In addition, some of them are used in achieving the genre like proving the nominalization of the pattern (If'al) in exclamation , initialization with indefinite, and the different types of pluralization.

Keywords: Diminutive, grammatical work, infinitive work, the six nouns, prohibited morphology.

مدخل:

التصغير والتحقير واحدٌ وهو خلاف التكبير والتعظيم [1] وهو" ((شيءٌ اجتُزئ به عن وصف الاسم بالصـــغر وبُنيَ أولُـــه على الـضم وجُعلَ ثالثُه ياءً ساكـنةً قبلها فتـحة))"[2] , وله أبنيةٌ ثلاثة, يقول المبرد (ت 285هـ) : " ((وُضعت التصغيرُ على ثلاثـــة أبنية على (فِلْس و دِرهـــم ودينار)وذلك أن كلَّ تصغـــيرٍ لا يخرج عن ثلاثة (فُليس و دُريهم و دُنينير) فإن كانت في آخره زائدة لم يعتد بها و صغّر على أحد هذه الأمثـلة, ثم جيء بالزوائد مسلمةً بعد الـفراغِ مـن هذا التصغـير)) "[3] . وله فوائد دلالية منها : التقليل نحو (دريهمات) ومنها التقريب نحو (قُبيل) و (فُويق) , ومنها التعطف نحو (أُخي), ومنها التعظيم عند الكوفيين نحو (دُويهة) وقد أوّلها البصريون[4] .

وللتصغير فاعلية دلالية إذ إنه " ((اسمٌ أُقيـــمَ مَقام الوصفِ, فاختص هذا الوصف يالتحقير وجُعِلَ تغييرُها زيادةً بدلاً من قولِهم حقيرٌ)) "[5] . وفضلاً عن هذه الفاعلية فإنّ له فاعليةً نحويةً يمكن تحديد ثلاثة أشكالٍ لها: الأول : فاعلية في العمل والثاني : فاعليته في الإعراب والثالث : فاعليته في النوع. وهذا عرض لهذه الأشكال الثلاثة:

أولاً : أثر التصغير في العمل النحوي/

للتصغير أثرٌ في عمل اسم الفاعل والمصدر

1. أثر التصغير في عمل اسم الفاعل /

اسم الفاعل : " ((الصِفة الدالـــة على فاعـــلٍ جاريـــةٌ في التذكيـــرِ والتأنيثِ على المضارعِ من أفعالِـــا لمعنـــاه أو معنى الماضي , وتُوازن في الثلاثي المجردِ (فاعلاً) وفي غيره المضارع مكسور ما قبل الآخر مبدوءاً بميمٍ مضمومةٍ))"[6] .

أو"((هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى, أما اللفظ فلأنه جارٍ عليه في حركاته وســـكناته ويطرد فيه, وذلك نحو ضـارب و مُكرِم [...] جارٍ على فعله الذي هو يضـرب و يُكرم))"[7]"((ومعنى جريانهِ عليه: أنه موافقٌ له في الحركـــاتِ والسكناتِ لموافقةِ (ضارب) لـ (يضرب) فهو مشبه للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى)) "[8]

ويســتعمل اســم الفاعل في العربية اســتعمالين: **أحدهما:** اســميٌ محض بعيدٌ كل البعد عن الفعلية وذلك إذا كانت دلالته الزمانية ماضويةً , جاء في المقتضب : " ((هذا بابُ اسمِ الفاعِـل الذي مع الفعل المضارع وذلك قولُـك (هذا ضاربٌ زيداً) إن أردت به معنى ما مضى فهو بمنزلة قولك : غلام زيد .

تقول : (هذا ضارب زيد أمس) ، و(همـــا ضاربا زيد)، و(هم ضاربـــو عبد الله). و(هن ضاربات أخيك) . كل ذلك إذا أردت به معنى الماضـــي لم يجز فيه إلا هذا ؛ لأنه اســم بمنزلة قولك : غلامُ زيدٍ . وأخو عبدِ الله .ألا ترى أنك لو قلت :

(هذا غلامٌ زيداً) كان محالاً ؟! فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا تنونه ؛ لأنه اسم . وليست فيه مضارعة الفعل . ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه ؛ كما لم يجز ذلك في الغلام ، فهو كالأسماء التي لا معنى للفعل فيها.)) "[9]

وأما الاستعمال **الآخر** لاسم الفاعل فهو استعماله استعمال الفعل المضارع إذ يرفع فاعلاً إذا كان فعله لازماً وينصب مفعولاً إذا كان فعله متعدياً [10] . جاء في كتاب سيبويه (ت180هـ) : " ((هذا بابٌ من اسم الفاعل الذى جَرَى مَجرى الفِعل المضارعِ فى المفعول فى المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى يَفعَلُ كان نكرةً منوّنا وذلك قولك: (هذا ضاربٌ زيداً غداً). فمعنا وعملُه مثلُ (هذا يَضْرِبُ زيداً غداً). فإذا حدّثت عن فعلٍ فى حينِ وقوعِه غيرِ منقطعٍ كان كذلك. وتقول: (هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ)، فمعناه وعملُه مثلُ (هذا يَضرب زيداً الساعةَ). و(كان زيدٌ ضارباً أباك)، فإنَّما تُحدَّث أيضاً عن اتَّصال فعلٍ فى حال وقوعه. و(كان مُوَافقاً زيداً)، فمعناه وعملُه كقولك: (كان يَضرب أباك، ويوافِقُ زيدا). فهذا جرى مجرى الفعِل المضارعِ فى العمل والمعنى منوَّنا))"[11] "((وأكثر ما ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلّا بالإضافة))"[12].

وذهب بعض النحويين ومنهم الكسائي (ت 189هـ)وهشام الضرير (ت209هـ) إلى أنه يعمل النصب وإن كان ماضياً مستدلين بقوله تعالى{وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ } [الكهف 18]. وتأوله الأولون على أنه حكاية حال ماضية. [13].

وهناك من النحويين من ذهب إلى إبطال عمل اسم الفاعل البتة , فلا يعمل ماضياً ولا حالاً ولا مستقبلاً , جاء في ارتشاف الضرب : " ((وقال بعضهم نصب (زيد) في قولك (هذا ضاربٌ زيداً) بمعنى يضرب لا بضارب لأن معنى ضارب يضرب الآن أو سيضرب غداً, لأن الاسم لا يعمل إلّا في الاسم))"[14].

وعلل النحويون عمل اسم الفاعل عمل الفعل المضارع لمشابهته إياه في اللفظ والمعنى , قال ابن السراج (ت 316هـ) : "((وإنما أعماوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل , وصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى وإن افترقا في الزمان كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم, فكما أعربوا هذا أعملوا ذلك))"[15].

وقال ابن الوراق (ت 381هـ): "((إن قال قائل: لِمَ وجب لاسم الفاعل أن يجري مجرى الفعل, إذا أريد به الحال والاستقبال , ولم يجز هذا المعنى فيه إذا أريد به المضي ولزم وجهاً واحداً وهو الجر ؟

قيل له: لأن أصل الأسماء ألّا تعمل إلّا الجر وأصل الأفعال أن تعمل في المفعول , إلّا أن الفعل المضارع قد أشبه الاسم من وجوه [...] فكذلك الاسم أيضاً حُمل على الفعل المضارع فعمل عمله [...] وجاز في اسم الفاعل أن ينصب إذا أُريد به الحال والاستقبال حملاً على المضارع لما بينهما من الشبه))" . [16]

ولهذا وضع النحويون ولا سيما البصريون شروطاً لعمل اسم الفاعل تقرّبه من فعله وتبعده عن الاسمية ومن أهم هذه الشروط: الاعتماد على شيء قبله كالنفي أو الاستفهام أو النداء أو أن يقع نعتاً أو حالاً [17] فهذا الشرط يقربه إلى الفعلية. وشرطوا أن لا يوصف ولا يصغّر ولا يخبر عنه وهذه الشروط تبعده عن الاسمية.

وما يعنينا هنا هو اشتراطهم في اسم الفاعل العامل أن يكون مكبراً ومن ثم فإن التصغير يبطل عمله.

"((فلا يجوز (هذا ضويربٌ زيداً) هذا مذهب البصريين والفراء))" [18] قال ابن السراج: ((ولا يحقر الاسم إذا كان بمعنى الفعل نحو(هو ضويربٌ زيداً)))"[19]

وقد عُلل ذلك بعدة عللٍ أشهرها : أن اسم الفاعل العامل هو في مذهب الفعل والتصغير من خواص الأسماء وهذا يبعده عن مشابهة المضارع. [20]

وذكر السيوطي (ت911هـ) علّة ثانيةً قد اعتمد عليها البصريون في منع ذلك وهي عدم وروده عن العرب.[21]

وثمة علةٌ ثالثةٌ يراها ابن يعيش (ت 643هـــ) وهي أن التصغير بحكم الصفة أو بمعناها فإذا قلنا رُجَيلٌ فهي تعني (رجلٌ صغيرٌ) , والصفة تبطل عمل اسم الفاعل.

قال ابن يعيش: "((وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه فهو حليةٌ وصفةٌ للاسم لأنك تريد بقولك (رُجيلٌ) (رجلاً صغيراً) [...] والذي يدل على أن التصغير أصله الصفة أن حكم الصفة قائمٌ , ألا ترى أن مَن أعمل اسم الفاعل فقال(هذا ضاربٌ زيداً) لم يستحسن إعماله إذا صغّره فلا يقول(هذا ضويربٌ زيداً) كما لا يستحسن إعماله إذا وصفه))"[22]

وذهب بعض النحويين إلى علةٍ رابعة وهي: تغير بنية اسم الفاعل التي هي عمدةُ الشبه بينه وبين الفعل المضارع .[23]

هذا مذهب البصريين والفراء . وقال الكوفيون إلّا الفراء(ت 207هـــ) أنه يعمل مصغراً بناءً على مذهبهم لأن المعتبر هو الشبه بين اسم الفاعل والفعل المضارع في المعنى لا في الصورة وتابعهم أبو جعفر النحاس (ت 338هـ) [24]

وهناك من أيّد رأي الكوفيين هذا مستدلاً بإعماله محولاً إلى صيغ المبالغة وهذا يعني أنها تخالف بنية الفعل المضارع من الحركات والسكنات وهذا يعني أن الاعتبار بالشبه للمعنى من دون الصورة وقاسه النحاس على التكسير. [25]

وقد احتج الكسائي لإعماله مصغّراً بما حُكي عن بعض العرب قولهم (أظنني مرتحلاً وسويّراً فرسخاً) إذ نصب اسم الفاعل المصغر (سويراً) الظرف (فرسخاً). ورد النحويون البصريون هذه الحجة بقولهم أن (فرسخاً) ظرفٌ والظرف يعمل فيه رائحة الفعل. [26]

وذهب ابن عصفور إلى أن اسم الفاعل إذا كان لم يستعمله العرب الا مصغراً ولم يأتي مكبراً فيجوز إعماله محتجاً بقول الشاعر[27]:

فما طعمُ راحٍ في الزجاج مدامة ترقرقُ في الأيدي كُمَيْتٍ عصيرُها

في رواية من جر(كُميت) [28]

ورُدَّ هذا الشاهد بشيئين: **الأول** أن الرواية برفع (كميت), و**الآخر** أن محل ال خلاف إنما هو في إعماله في المفعول به لا فيرفعه للفاعل .[29]

والقول بأن الخلاف في إعماله في المفعول به لا في رفعه للفاعل قولٌ فيه نظر ومردود بالوصف الواقع مبتدأً الرافع للفاعل الساد مسد الخبر وهو أحد قسمي المبتدأ كقولنا : (أناجحٌ الزيدان) [30] إذ ذهب النحويون إلى أن استغناءه عن الخبر جاء لشدة شبهه بالفعل فقولك (أضاربٌ الزيدان) بمنزلة : (أيضربُ الزيدان) . لذا منع النحويون تصغيره ولم يرد في كلام العرب كذلك.[31]

2. أثر التصغير في عمل المصدر:

المصدر هو الاسم الذي يدل على الحدث المجرد ويشتمل على الحروف الأصلية والزائدة التي يشتمل عليها الفعل الماضي المأخوذ عنه. [32]

والمصدر يعمل عمل فعله وله في ذلك صورتان: **الأولى** : "((أن يكون نائباً مناب الفعل نحو (ضرباً زيداً) فـ (زيداً) منصوب بـ (ضرباً) لنيابتوفي ضمير مستتر مرفوع به كما في (اضرب)هـ مناب (اضربْ))) "[33]

ولم يجمع النحويون على أن المصدر هنا عاملٌ بل اختلفوا في ذلك "((فذهب سيبويه والأخفش (ت 215هـ) والفراء والزجاج (ت 310هـ) والفارسي (ت 377هـ) إلى أن العامل بالمعمول والناصب له هو المصدر نفسه, وذهب المبرد والسيرافي (ت368هـ) وجماعة إلى أن النصب في المعمول هو بذلك الفعل المضمر الناصب للمصدر)) "[34]

الصورة **الثانية** : "((أن يكون المصدر مقدراً بـ (أن) والفعل, أو (ما) والفعل[...] فيقدربـ(أن) إذا أريد المضي والاستقبال ؛ نحو (عجبت من ضربك زيداً أمسِ أو غداً) والتقدير من أن ضربتَ زيداً أمسِ أو من أن تضربَ زيداً غداً, ويقدر بـ (ما) إذا أريد به الحال' نحو (عجبت من ضربك زيداً الآن) التقدير مما تضرب زيداً الآن)))"[35]

ونلحظ أن إعماله لم يتقيد بزمان معين بل يعمل ماضياً وحاضراً ومستقبلاً بخلاف اسم الفاعل . قال ابن مالكفي التسهيل: "((عملَ المصدر عملَ الفعل لأنه أصل والفعل فرعه, فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل, لأنه أصل لكل واحد منها, بخلاف اسم الفاعل فإنه عمل للشبه فتقيد عمله بما هو شبهه وهو المضارع)) "[36]

وعلل النحويون إعمال المصدر عمل الفعل بوجهين من العلل : "((أحدهما: إن الفعل لمّا كان مشتقاً منه وكان في المصدر لفظ الفعل جاز أن يعمل عمله, إذ كل واحد منهما يدل على الآخر.

والوجه الثاني: أنك إذا قلت:(أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً)فالمعنى : أعجبني أن ضرب زيدٌ عمراً , فلما كان المصدر مقدراً بـ (ان والفعل) صار العمل في المعنى للفعل, فلمّا حذف لفظ الفعل بقي حكمه فلهذا أجاز أن يقع بعد الاسم مرفوعاً

ومنصوباً, إذا نونته وأدخلتَ فيه ألفاً ولاماً , وإذا أسقطت الألف واللام أو التنوين وجبت الإضافة, لأن المصدر اسم ما لم يحل بينه وبين ما يعمل فيه الحائل . أعني التنوين . وجب حفظ ما بعده))"[37]

ونص ابن الوراق هذا يبين وبصورة واضحة وجلية أن العمل الأصل للمصدر هو الجر بالإضافة ما لم يحل دون ذلك حائلٌ وهو التنوين.

ولهذا اشترط النحويون لإعمال المصدر عمل فعله شروطاً تقربه من الفعل وما يعنينا من هذه الشروط قولهم: أن يكون مكبراً أي غير مصغر فلا يجوز (عرفتُ ضُريبَكَ زيداً) ولا (عجبتُ من ضُرَيبكَ زيداً) ولا (ضُريباً زيداً) [38]

ويبدو أن العلة في إبطال عمل المصدر هنا هي أن التصغير يعيد الأشياء إلى أصولها كما يقول سيبويه[39] , فأعاد التصغير المصدر إلى أصله وأبعده عن عمل الفعل. فقد علل ابن مالك ذلك بقوله: "((لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالاً يلزم منه نقص المعنى))"[40]

وتصغير المصدر العامل عمل فعله في الصورة الأولى أبعد وذلك لأنه ناب مناب الفعل وهذا ما يباعده عن التصغير .

وقد ورد عن العرب النصبُ بالمصدر النائب مناب فعله مصغراً وذلك في قولهم (رويداً زيداً) [41] وقد وجه بأن ذلك مسموع على خلاف القياس. [42].

ثانياً: أثر التصغير في الإعراب/
يظهر للتصغير أثرٌ في إعراب الأسماء الستة والممنوع من الصرف والاسم (أمس)

1. أثر التصغير في إعراب الأسماء الستة:

الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات لأنها أقل وأخف من الحروف ولأنها تغاير ما تنبني منه الكلمات وهو الحروف فهي كما عبر ابن يعيش كالطراز في الثوب [43] وهناك أنواع من الكلمات أعربت بعلامات فرعية كالحروف مثلاً ومن هذه الأنواع الأسماء الستة وهي: أبوو أخو وحمو وهنو وفو وذو [44] ولاستعمالها عند العرب لغات ثلاث وهي: النقص بحذف الواو والألف والياء, والقصر بالألف دائماً , والإتمام باثبات الواو والألف والياء. [45], فنقول: (جاء أخوك ورأيتُ أباك وسلمت على حميها).

وقد اختلف النحويون في تعيين علامة إعرابها على مذاهب مختلفة فمنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات المقدرة ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات والحروف. [46]

والمشهور أنها معربة بالحروف بدلاً عن الحركات, وهذا رأي جمهور البصريين وأبي الحسن الأخفش في أحد قوليه ومال إليه ابن مالك. [47] وزعم ابن مالك بأن"((هذا أسهل المذاهب وأبعدها من التكلف, لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدرٍ متنازعٍ فيه دليلاً و إلغاء ظاهرٍ وافٍ بالدلالة المطلوبة))"[48]

وحاول بعض النحويين بيان علة إعرابها بالحروف بدلاً عن الحركات فرأوا أن ذلك يعود لسببين **أولهما** ماديٌّ لفظي **والآخر** معنوي. أما الأول اللفظي فهو قلةُ حروفها فهي أسماء حُذفت لاماتها في حال إفرادها لأننا إذا قلنا أخٌ فأصله (أخوٌ) , أبٌ فأصله (أبوٌ) وما يدل على هذا قولنا في التثنية أخوان وأبوان وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها إلّا أنها حُذفت تخفيفاً [49] . ولمعالجة هذه القلة في حروفها وتكثيراً لها أُعربت بالحروف كالعوض من حذف لاماتها[50]. ولا يمنع من ذلك أصالة هذه الحروف "((لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة أصلاً كان أو زائداً)) "[51] , جاء في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف: "((ولمّا أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردّوا اللام في الإضافة ليدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف))"[52]

وأما السبب الآخر المعنوي لإعراب هذه الأسماء بالحروف فقد وجّه بعضُ النحويين ذلك بأنه توطئة لإعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف . وعللوا اختيار هذه الأسماء من دون غيرها هو لوجه المشابهة بين هذه الأسماء من جهة والمثنى وجمع المذكر السالم من جهة أخرى, فهذه الأسماء تغلب عليها الإضافة ومنها ما تلزمها الإضافة, "((والإضافة فرعٌ على الإفراد كما أن التثنية والجمع فرع على المفرد فلمّا وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه كانت أولى من غيرها))"[53] . وعليه أعربت هذه الأسماء بالحروف "((حتى لا يستوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف))"[54] وليأنسَ بها الطبع فإذا انتقل الاعراب بها الى المثنى والمجموع لم يُنفَر منه لسابق الألفة. [55]

ولا تعرب هذه الأسماء بالحروف إلّا بشروط هي: أن تكون مضافةً إلى غير ياء المتكلم, وأن تكون مفردة. والشرط الأخير وهو ما يتصل بموضوع بحثنا أن تكون مكبرة احترازاً "((بذلك من أن تكون مصغرةً فإنها حينئذ تعرب بالحرِ زيدٍ وذُوَيّ مالٍ)))."[56]

فالتصغير منع هذه الأسماء من أن تعرب بالحروف ويبدو لي أن هذا المنع يعود لعلتين:

الأولى : إنه قد تبين سلفاً أن سبب إعراب هذه الأسماء بالحروف بدلاً عن الحركات كان في رأي بعض النحويين يعود للبنية اللفظية لهذه الأسماء وذلك لقلة عدد حروفها , ولمّا كان التصغير يزيدُ في بنية هذه الأسماء بإضافة الياء كان ذلك يمثّل معالجةً لتلك القلة ومن ثم انتفت الحاجة إلى إعرابها بالحروف.

والعلة **الأخرى** : إن هذه الأسماء إن بقيَ إعرابها بالحروف بعد تصغيرها فإن ذلك سيؤدي إلى اللبس في الكلام وهذا ما ينافي البيان الذي يهدف إليه الإعراب , فلو أعربت بالحروف فستماثل حينئذ جمع المذكر السالموهذا ما يؤدي إلى اللبس, فلو صح أن نقول (جاء أُخيّوك) لظن المتلقي أن قصد المتكلم هو الإخبار عن مجيء جمعٍ من الأخوة ولا يتبادر إلى ذهنه أن المقصود هو تصغير أخ . وكذلك لو قلنا في حالة الجر (سلّمت على أُخيّيكَ) لاحتملت الجملة أن السلام قد أُلقيَ على جمع. ولدفع هذا الاحتمال واللبس كان واجباً إعراب هذه الأسماء بالحركات الظاهرة بدلاً عن الحروف. بهذا كان للتصغير أثر إعراب الأسماء الستة بالحركات بدلاً عن الحروف .

2. أثر التصغير في صرف الممنوع من الصرف ومنع المصروف:

يراد بلاسم المنصرف في المدونة النحوية إمكانية "((إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين والذي لا ينصرف لا يدخله جرّ ولا تنوين لأنه مضارع عندهم للفعل, والفعل لا جر فيه ولا تنوين وجر ما لا ينصرف كنصبه))"[57].فالمنصرف نحو: زيدٌ ورجلٌ وكاتبٌ, والممنوع من الصرف نحو: أحمدُ وإبراهيمُ وبغدادُ .

وقد حاول النحويون إيجاد إمارات يعرف بها الاسم الممنوع من الصرف سمّوها أسباباً أو عللاً وهي على نوعين: "((نوع يمنع لسبب واحد ونوع يمنع لسببين:

فالممنوع من الصرف لسبب واحد كل اسم كان في آخره ألف التأنيث الممدودة كصحراء وعذراء وزكرياء وأنصباء . أو ألفه المقصورة كحبلى وذكرى وجرحى.

أو كان على وزن منتهى الجموع كمساجدَ ودراهمَ ومصابيحَ وعصافيرَ))"[58]

أما ما يمنع لسببين فقد وجد النحويون أن "((الأسباب التي تمنع الصرف تسعة: متى كان فب الاسم اثنان منها أو تكرر واحد في شيءٍ منها مُنع الصرف وذلك وزن الفعل الذي يغلب على الفعل, والصفة , والتأنيث الذي يكون لغير الفرق والألف والنون المضارعة لألفي التأنيث, والتعريف والعدول والجمع وبناء الاسم مع الاسم كالشيء الواحد))"[59] مثل أحمر وفاطمة وسرحان وعُمَر وإبراهيم وبعلبك.

ولمّا كان التصغير يعيد الأشياء إلى أصولها يصاحب ذلك تغيير في بنية الاسم وجدنا له أثراً في الصرف ومنعه ويمكن أن يكون ذلك على أربعة أشكال:

الشكل الأول: صرف الممنوع من الصرف لزوال سبب المنع بالتصغير [60] وذلك نحو (مساجد) علماً لمذكر ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع فإذا صُغّر أصبح (مُسَيجد) "((فتصرفه لأنه قد عاد الى مثل تصغير جعفر))"[61] أو كما يقول سيبويه "((قد حوّلت هذا البناء))"[62]

ومثل ذلك (سراويل) وهو أعجمي فإذا أصبح علماً لرجلٍ مُنع من الصرف فإذا صُغّر منع من الصرف لاختلاف بنيته عن البنية التي عرّب عليها . [63]

ومن ذلك (عُمَر) إذا كان علماً لمذكر منع من الصرف للعلمية والعدل فإذا صُغّر أصبح (عُمير) صُرِف "((لأن فُعيلاً لا يقع في كلامهم ممدوداً عن فويعل وأشباهه [...] فصار تحقيره كتحقير عمروٍ))"[64].

فالتصغير في الأمثلة السابقة قد أزال علةً من علل منع الصرف فعاد الاسم مصروفاً ومثل ذلك زوال "((الألف المقصورة في (عُلَيق) تصغير (علقى) والألف والنون في (سُرَيحين) تصغير (سرحان) , والوزن في (شُميَّر) تصغير (شمّر), وصيغة الجمع في (جُنَيديل) تصغير (جنادل)))."[65]

الشكل الثاني: منع المصروف وجوباً, إذ قد يكون الاسم منصرفاً واجب الانصراف فإذا دخل عليه التصغير أحدث فيه سبباً يمنعه من الصرف . من ذلك (توسط) إذا كان علماً لمذكر فإنه منصرف فإذا سُمّي به مصغّراً (تُويسط) فإنه يمنع من الصرف للعلمية ومشابهته مضارع (بيطر) إذ حوّلت ياء التصغير بنية الاسم إلى بنية مماثلة لبنية المضارع. ومثل ذلك (تُحيلئ) مصغّر (تحلى) و (تُهَيبط) مصغر (تهبط) و (تريتب) مصغر (ترتب). [66]

الشكل الثالث: وجوب المنع للمنع المصروف جوازاً : إذ قد يجوز في الاسم الصرف ومنعه مثل العلم المؤنث بلا علامة نحو (هند) فيجوز فيه الصرف ومنعه, فإذا صُغر دخلت عليه علامة التأنيث فأصبح (هُنَيْدة) لذا صار ممنوعاً من الصرف وجوباً. [67]

الشكل الرابع: إبقاء منع الاسم من الصرف : وذلك لأن التصغير لم يُذهب أحد سببي المنع . من ذلك : "((إذا كان الاسم مؤنثاً نحو: زينب وسعاد, أو إذا أشبه ما سبق بالمضارع نحو (تغلب) أو عارض نحو (أجادل) أو مصغراً أو أعجمياً نحو (إبراهيم) أو مركباً نحو (بعلبك) أو مضارعاً لفعلاء مصغراً أو مكبراً نحو (سكران). فتصغير جميع ذلك يبقى معه منع الصرف نحو (زُيَيْنب و سُعَيد و تُغَيلب و أُجَيدل وأُبَيره أو بُرَيهم إذا صُغّر غير تصغير الترخيم و بُعَيلبك وسُكَيران لوجود علتين فيه))"[68] فـ (زُيينب) و (سُعيد) علمان لمؤنث بقي فيهما علتان فمُنع من الصرف وإن كانا مُصغرين ومثل ذلك بقية الأسماء بقيت تحتفظ بعلتين من علل المنع من الصرف لذا بقيت غير مصروفة.

وقد يعرض عارضٌ يزيل أحد الأسباب التي منعت الاسم من الصرف ولكن يبقى كذلك لعلةٍ يراها النحويون من ذلك الصفات التي على وزن الفعل مثل (أخضر وأحمر وأسود) منعت من الصرف لكونهاصفات على وزن أفعل وهو من أوزان الأفعال وعند تصغيرها تصبح (أُخَيْضر و أُحَيْمر وأُسيود) فخالفت وزن الفعل ومع هذا بقيت ممنوعة من الصرف لكن النحويين قد وجّهوا ذلك بمشابهة ما يُصيب فعل التعجب , قال سيبويه : "((وذلك نحو (أخضر وأحمر وأسودوأبيض وآدر) فإذا حقرت قلت (أُخَيْضر و أُحَيْمر وأُسيود) فهو على حاله قبل تحقيره, من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة, وأشبه هذا من الفعل (ما أُمَيْلحَ زيداً)كما أشبه أحمر أذهَبُ))"[69]

3. أثر التصغير في إعراب (أمس)

(أمس) اسم معرفة يدل على اليوم الذي قبل يومك أو ما هو في حكمه. وهو اسم متصرف يأتي في موضع رفع ونصب وجر , قد تدخل عليه (ال) فيكون معرباً ولا يراد به اليوم الذي قبل يومك . [70]

وللعرب فيه إذا كان مجرداً من (ال) لغتان مشهورتان : لغة بني تميم إذ "((يقولون في موضع الرفع : (ذهب أمسُ بما فيه) و (وما رأيته مذُ أمسُ) , فلا يصرفونه في الرفع لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس))"[71]. ولغة أهل الحجاز إذ "((يكسرونه في كل موضع))"[72].

ووجه بنائه عند سيبويه هو الكثرة في كلام العرب جاء في الكتاب: "((لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدةٍ كما فعلوا ذلك بـ (أينَ) وكسروه كما كسروا (غاقِ) إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب , كما أن حركة (غاق) لغير إعراب))"[73]

وزعم الخليل (ت 175هـــــ) أن (أمس) معرب وكسـرته علامة جر فأصـل القول "((لقيته بالأمسِ ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان))"[74] . ورد سيبويه رأي الخليل هذا بأن (أمس) لا يلازم الظرفية فقد لا يقدر معه حرف الجر كما في قولك: (ذهبَ أمسِ بما فيه) [75] . وذهب الزجاج والزجاجي (ت340هـ) إلى جواز بنائه على الفتح . [76]
وعلى هذا يتضح أن (أمس) اسم مبني فهل يجوز تصغيره ؟ وما فاعلية هذا التصغير؟
ذهب سيبويه إلى أن (أمس)لا يصغّر[77]. وذهب المبرد إلى أنه يُصغّر وينون[78].

وإذا جاز تصـغيره فلا خلاف بين النحويين في أنه سيكون معرباً ولا يجوز فيه البناء , فنقول: مرَّ أُميسٌ , ورأيته أُميساً , وصمتُ في أُميسٍ.[79] ولهذا وضع بعض النحويين شرطاً لبنائه منها أن يكون مكبراً [80]

ثالثاً: أثر التصغير في النوع النحوي/

للتصغير أثر في بيان حقيقة (أفعل التعجب)والجموع والابتداء بالنكرة وعلى النحو الآتي:

1. أثر التصغير في بيان حقيقة (أفعل) التعجب:

الخلاف بين النحويين مظهربارز من مظاهر دراســـة النحو العربي ولا تكاد تجد مدونة نحوية خاليةً من ذكر مســـائل خلافيةٍ.

وما يعنينا في بحثنا هذا هو فاعلية التصغير في الاستدلال النحوي إذ بان ذلك بصورة جلية في مسألة الخلاف في صيغة التعجب (ما أفعله).

إذ ذهب البصـــريون إلى أنها فعل, قال المبرد : "((هَذَا بَاب الْفِعْل الَّذِي يتَعَدَّى إِلَى مفعول وفاعله مُبْهَم وَلَا يتَصَـــرَّف تصـــرف غَيره من الْأَفْعَال وَيلْزم طَرِيقَة وَاحِدَة لِأَن الْمَعْنى لزمَه على ذَلِك وَهُوَ بَاب التَّعَجُّب وَذَلِكَ قَوْلك مَا أحســن زيدا وَمَا أكْرم عبد الله فمَا اسْم مُرْتَفع بِالِابْتِدَاءِ وَأحسن خَبره وَهُوَ فعل وزيدا مفعول بِهِ فتقديره شَيْء أحسن زيدا))"[81]

وذهب الكوفيون إلى أن (أفعل) اسم فأصل قولهم "(((ما أظرفَ زيداً) : زيدٌ أظرف من غيره, إلّا أنهم أنوا بـ(ما) فقالوا: (ما أظرفَ زيداً) على سبيل الاستفهام , نقلوا الصيغة من زيد وأسندوها إلى ضمير (ما) وانتصب (زيد) ب(أظرفَ) فرقاً بين الخبر والاستفهام والفتحة في (أفعل) فتحة إعراب. وهو خبر عن (ما) وإنما انتصب لكونه خلاف المبتدأ الذي هو (ما) الذي هو في الحقيقة خبر عن (زيد) , وإنما أتى بـ (ما) ليعود عليها الضمير ؛ والخبر إذا كان خلاف المبتدأ كان منتصباً

بالخلاف , على مذهب الكوفيين في (زيدٌ خلفَك). وزعم بعض الكوفيين أن (أفعل) اسم مبني لتضمنه معنى التعجب.))"[82]

وقد استدل الكوفيون على اسمية هذه الصيغة بعدة أدلة[83] , وما يرتبط منها ببحثنا هذا أنهم استدلوا على اسمية هذه الصيغة بجواز تصغيرها في مثل قول العرب: (ما أُحَيْسنَ زيداً) وقول الشاعر:

" يا ما أُمَيْلحَ غِزلاناً شدنَّ له من هؤليّائكُنَّ الضال والسمُرِ "[84]

ولمّا كان التصغير من خصائص الأسماء كانت هذه الصيغة (ما أفعله) صيغةً اسميةً.[85]

ووافق البصريون الكوفيين في جواز تصغير (ما أفعله) مع تمسكهم بفعليتها , قال سيبويه: "((وليس شيءٌ من الفعل ولا شيءٌ مما سُمّيَ به الفعل يُحقّر إلّا هذا وحده وما أشبهه من قولك : ما أفعلَه))"[86]. ويرى ابن مالك أن هذا التصغير"((في غايةٍ من الشذوذ فلا يقاسُ عليه))"[87] وردّ أبو حيان ذلك بقوله "((وقول ابن مالك : وشذّ تصغير (أفعلَ) مقصورٌ على السماع [...] قولُ من لم يطّلع على كلام النحاة في هذه المسألة))"[88].

ولكن موافقتهم لرأي الكوفيين في جواز تصغير (ما أفعله) لا تعني عدّ هذه الصيغة اسماً عندهم وإنما هي صيغة باقية على فعليتها. وقد وجّهوا تصغير هذا النوع من الأفعال بتوجيهين:

أولهما: "((أن التصغير ههنا لفظي' والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل ' لأن هذا الفعل مُنع من التصرف والفعل متى مُنع من التصرف لا يؤكّد بذكر المصدر ' فلمّا أرادوا تصغير المصدر' صغروه بتصغير فعله لأنه يقوم مقامه, ويدلّ عليه, فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل))"[89]

ثاني التوجيهات : "((إن فعل التعجب قد لزِم طريقةً واحدةً , فجرى في اللفظ مجرى الأسماء فأدخلوا عليه التصغير تشبيهاً بالاسم, وليس يجب أن يكون الشيء إذا حُمل على غيره لشبه بينهما أن يخرج من جنسه, أترى أن اسم الفاعل قد عمل عمل الفعل ولم يخرجه ذلك ألّا يكون اسماً , وكذلك فعل التعجب وإن صُغّر تشبيهاً بالاسم فلا يجب أن يكون اسماً))"[90]

ثالث التوجيهات: إنه دخل عليه التصغير حملاً على باب (أفعل) التفضيل أو أن بينهما اشتراك فيما يجوز وما يمتنع وتقاربٌ كبيرٌ في المعنى فلا يُشتقان مما لا يقبل التفاضل, ولا يُؤكدان بالمصدر , وقولنا (ما أحسنَ زيداً) يعني (أنه أحسنُ من غيره). ولهذه المشاركة بينهما صُغّرفعل التعجب[91].

وقد ذهب ابن كيسان إلى جواز تصغير صيغة (أفعِلْ به) نحو: (أحسِن بزيدٍ) فتقول (أُحَيْسِن بزيدٍ) ورأيه هذا مبنيٌ قياساً على جواز تصغير (ما أفعله) . وقد ضعّف النحويون هذا الرأي , بل ذهبوا إلى أنّ خلافه متعيّنٌ . [92]

أمّا سائر الأفعال فقد أجمع النحويون على امتناع تصغيرها , قال ابن يعيش: "((إنّما كان القياس يأبى تصغيرَ الفعل؛ لأنّ الغرض من التصغير وصفُ الاسم بالصِّغَر، والمرادُ المسمّى. والأسماء علاماتٌ على المسمّيات، فصُغّرت ألفاظها،

لتكون دليلاً على صِغَر المسمّيات. والأفعالُ ليست كذلك، إنّما هي إخباراتٌ، وليست بسِماتٍ كالأسماء، فلم يكن للتصغير فيها معنًى كما لم يكن لوصفها معنًى.))"[93]

2. أثر التصغير في الجموع :

الجمع في العربية "((صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على اثنين))"[94] وهو على ثلاثة أنواع : جمع المذكر السالم مثل زيدون وعالمون , وجمع المؤنث السالم مثل زينبات و طالبات , وجمع التكسير مثل رجال وشعراء .

وأثر التصغير في هذه الجموع قد نبّه إليه النحويون , لكون نوعين من أنواع هذه الجموع تعرب بالعلامات الفرعية وهما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم. أما جمع التكسير فلا اختلاف بينه وبين المفرد في علامات الإعراب إذ يعرب بالحركات الأصلية . ولكن لا بد أن ننبه قبل الولوج في الجمع السالم أن جمع التكسير على نوعين جمع قلة وجمع كثرة [95] . وقد أجمع العلماء على أن جمع الكثرة لا يجوز فيه التصغير "((لأنّه بناءٌ يدل على الكثرة, والتصغير إنما هو تقليل العدد , فلم يجز الجمع بينهما لتضاد مدلولهما , وتناقض الحال فيهما إذ كنت مقللاً بلفظ التصغير مكثراً بلفظ الجمع))"[96]. وهذا ما أدى إلى جمع بعض الأسماء المصغّرة جمع مذكرٍ سالم أو جمع مؤنث سالم كما سيتضح .

. جمع المذكر السالم:

وهو نوع من أنواع الجموع يدل على ذلك بزيادة واو ونون في آخره . وقد ذكر النحويون شروطاً للاسم الذي يجمع جمع مذكر سالم وهو أما أن يكون جامداً وأما أن يكون صفة "((فيشترط في الجامد أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب [...] ويشترط في الصفة : أن تكون صفة لمذكر عاقل , خالية من تاء التأنيث, ليسَ من باب أفعل فعلاء , ولا من باب فعلان فعلى, ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث))"[97]

فما لم تتوافر فيه هذه الشروط لا يجوز جمعه جمع مذكر سالم فلا يجوز جمع (رجل) ولا (غلام) لأنهما اسمان جامدان ولا يجوز جمع (أحمر) لكونه صفة على وزن (أفعل) ولا يجوز جمع (سكران) لأنه صفة على وزن (فعلان). ولكن هذه الأسماء يجوز جمعها إذا صغّرت فنقول في رجل: رُجيلٌ رُجيلون وغلام: غُليم غُليمون, وأحمر أُحيمرأُحيمرون, وسكران سُكيران سُكيرانون.[98]

وقد علل النحويون جمع الجامد المصغر بأنه يعود إلى الأثر المعنوي للتصغير إذ إن التصغير وصفٌ في المعنى فكأنه التحق بالصفة [99] . وثمة علة أخرى ذكرها النحويون في جواز جمع المصغر هذا النوع من الجمع وهي أنه لا يخلو الجمع إما أن يكون جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم أو جمع مذكر سالم. وهذه الأسماء لا يجوز أن تُجمع جمع تكسير لأن صيغ جمعها من صيغ جمع الكثرة وقد أسلفنا القول بأن ثمة تعارضاً بين التصغير والكثرة, ولأن التكسير يؤدي إلى حذف حرف التصغير فيذهب المعنى الذي جيء به لأجله [100] . كم لا يجوز جمعها جمع مؤنث سالم لأنها ليست مما يجمع هذا النوع من الجمع لذا وجب جمعها جمع مذكر سالم.[101]

جمع المؤنث السالم:

وهو اسم يدل على الجمع بألف وتاء مزيدتين نحو مسلمات وفاطمات [102] وقد ذكر النحويون أنواع الاسم الذي يجمع هذا النوع من الجمع. منها ما كان في آخره تاء التأنيث أو ألفه أو كان علماً لمؤنث أو كان صـــفة لغير العاقل أو كان مصغر ما لا يعقل مذكراً [103] .

فالتصغير يمكن أن يكون فاعلاً فيتيح جمع مذكر غير العاقل مثل (دُريهم) جمع مؤنث سالم (دُريهمات)وفُليس (فُليسات) [104] .

وهذه الأسماء لا يجوز جمعها جمع تكسير لأن التكسير يؤدي إلى حذف حرف التصغير وهذا ما يذهب المعنى الذي جيء بالياء من أجله كما ذكرنا ذلك سالفاً , ولا يمكن جمعه جمع مذكر سالم لكونه غير عاقل وشرط جمع المذكر أن يكون عاقلاً سواء أكان جامداً أم صفةً. ومن النحويين من علل جمع المصغر جمع مؤنث سالم بكون المصغر صفة في المعنى وصفة غير العاقل تجمع جمع مؤنث ســـالم مثل (أبوابٌ جميلاتٌ, و كتبٌ كمفيداتٌ) لذا جاز جمع كُتيبات و بُويبات لكونهما في المعنى صفات لغير العاقل [105] .

وبهذا يتضح لنا أن أثر التصغير في الجمع متأتٍ من أثره اللفظي إذ إنه جمع جمعاً سالماً للمحافظة على ياء التصغير , فضلاً عن أثره المعنوي إذ إن التصغير صفةٌ في المعنى والصفة يمكن أن تجمع جمعاً سالماً . لذا جمع المصغر جمع مذكر سالم وجمع مؤنث سالم.

3. أثر التصغير في الابتداء بالنكرة:

المبتدأ : "((كل اســـم عرّيته من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً))"[106] وحق المبتدأ أن يكون معرفةً وذلك لأنه "((لمّا كان الغرض بالك لام حصول فائدة , وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد كان أصل المبتدأ التعريف , ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة , بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينةٍ لفظيةٍ أو معنويةٍ))"[107] وقد يكون المبتدأ نكرة تقارب المعرفة ويراعى في ذلك "((الفائدةُ فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز , وما لم يفد فلا معنى له))"[108].

وقد حدد النحويون ذلك في باب تحت عموان " مسوغات الابتداء بالنكرة" [109] ومن أهم تلك المسوغات: النكرة الموصوفة , والنكرة إذا اعتمدت على اســـتفهام أو نفي , أو إذا كان الإخبار عن النكرة ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدم عليها , أو كانت عاملة [110] .

وما يعنينا هنا هو أثر التصـغير في الابتداء بالنكرة , إذ ذكر النحويون أن من مسـوغات الابتداء بالنكرة كونها مصـغرة [111] , فنقول مثلاً (رُجيلٌ في الدارِ). وإنما كان للتصـــغير هذا الأثر في النكرة لكونه يقربها من المعرفة وتتحقق بالإتيان به فائدةٌ . وذلك لأن "((تصـغير الاسم دليل على صـغر مسماه, فهو حليةٌ وصـفةٌ للاسم لأنك تريد بقولك (رُجيلٌ) رجلاً

صــغيراً وإنما اختصــرت بحذف الصــفة , وجعلت تغيير الاســم والزيادة عليه علماً على ذلك المعنى))"[112] ففي المثال الســابق ســاعد التصــغير في تخصــيص النكرةفهي تدل على نوع من الرجالصــغير فأبعدت الكبير من الرجال وهذا ما قرب النكرة من المعرفة فساغ الابتداء بالنكرة.

الخاتمة:

مما مر في هذا البحث يتضــح للقارئ أن للتصــغير أثر في القاعدة النحوية ويمكن تلمس ذلك من خلال ثلاثة أشــكال: الأول أثر التصــغير في العمل ويظهر ذلك في أثره في عمل الاسـم الفاعل والمصــدر, والشـكل الثاني : أثر التصــغير في الإعراب إذ بان أن للتصــغير أثر في إعراب الأسـماء السـتة وفي إعراب الممنوع من الصـرف وفي إعراب (أمس), والشـكل الثالث: أثر التصغير في بعض الأنواع النحوية من ذلك صيغة التعجب والجموع والابتداء بالنكرة.

الهوامش:

(1) ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: 3/ 394.

(2) الأصول في النحو؛ ابن السراج: 3/ 36.

(3) المقتضب؛ المبرد: 2/ 236.

(4) ينظر: شرح المفصل: 394/3, ارتشاف الضرب؛ ابن حيان: 1/ 351, همع الهوامع ؛ السيوطي:377/3.

(5) علل النحو؛ ابن الوراق: 476, وينظر: شرح المفصل: 394/3.

(6) شرح التسهيل؛ ابن مالك: 3/ 70.

(7) شرح المفصل: 4/ 84.

(8) شرح ابن عقيل ؛ ابن عقيل: 3/ 94.

(9) المقتضب: 4/ 148.

(10) ينظر: معاني النحو؛ د. فاضل السامرائي: 147/3.

(11) كتاب سيبويه: 82/1

(12) معاني القرآن للفراء: 202/2.

(13) همع الهوامع: 70/3.

(14) ارتشاف الضرب: 2267/5.

(15) الأصول في النحو: 52/1. وفي أصل النص(واعلموا ذلك) وهو وهم بين.

(16) علل النحو: 301.

(17) ينظر: شرح ابن عقيل:3/ 90.

(18) ارتشاف الضرب: 2267/5.

(19) الأصول في النحو:62/3.

(20) ينظر: شرح المفصل:84/4 , همع الهوامع: 49/3.

(21) همع الهوامع: 69/3.

(22) شرح المفصل:394/3.

(23) همع الهوامع: 3/ 69.

(24) ينظر : ارتشاف الضرب : 2267/5 , همع الهوامع:3/ 69.

(25) ينظر: همع الهوامع:3/ 70.

(26) ينظر: شرح التسهيل:74/3, حاشية الصبان: 445/2.

(27) البيت لمضرس بن ربعي ذكره السيوطي في الهمع: 95/1.

(28) ينظر: ارتشاف الضرب: 2268/5 , همع الهوامع: 70/3.

(29) ينظر: حاشية الصبان: 2/ 445.

(30) ينظر شرح التسهيل: 1/ 272 , همع الهوامع: 373.

(31) ينظر: شرح التسهيل: 1/ 273 , همع الهوامع: 1/ 363.

(32) ينظر: النحو الوافي؛ عباس حسن : 207/3.

(33) شرح ابن عقيل: 3/ 82.

(34) ينظر: ارتشاف الضرب: 5/ 2258. شرح ابن عقيل: 2/ 503.

(35) شرح ابن عقيل: 82/3ـ 83.

(36) شرح التسهيل: 3/ 106.

(37) علل النحو: 305.

(38) ينظر : شرح التسهيل: 3/ 106 , ارتشاف الضرب :5/ 2258.

(39) كتاب سيبويه: 3/ 369؛ 449.

(40) شرح التسهيل: 106/3. وينظر: حاشية الصبان : 3/ 301

(41) ينظر : ارتشاف الضرب: 5/ 2256, حاشية الصبان : 3/ 301 .

(42) ينظر : حاشية الصبان: 3/ 301 .

(43) ينظر: شرح المفصل: 1/ 152 ـ 153.

(44) ينظر شرح ابن عقيل: 1/ 55.

(45) ينظر: المصدر نفسه.

(46) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ؛ أبو البركات الأنباري: 13/1 , شرح ابن عقيل: 1/ 55 ـ56.

(47) ينظر: الإنصاف : 13/1, شرح ابن عقيل: 55/1 , همع الهوامع: 136/1 .

(48) شرح التسهيل: 43/1.

(49) ينظر: شرح المفصل: 1/ 153.

(50) ينظر: الإنصاف: 16/1, شرح التسهيل 1/ 43.

(51) شرح التسهيل: 43/1.

(52) الإنصاف: 1/ 16.

(53) أسرار العربية؛ الأنباري: 44.

(54) شرح المفصل: 1/ 153.

(55) حاشية الصبان: 111/1 ـ 112 , وينظر : شرح التسهيل: 1/ 43.

(56) شرح ابن عقيل: 63/1. وينظر: همع الهوامع:1/ 136 , وحاشية الصبان: 1/ 110.

(57) الأصول في النحو: 2/ 79.

(58) جامع الدروس العربية؛ مصطفى غلاييني : 306.

(59) الأصول في النحو: 2/ 80. وينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 321, جامع الدروس العربية:314.

(60) ينظر : ارتشاف الضرب: 891/2, همع الهوامع: 1/ 130.

(61) المقتضب: 4/ 18.

(62) كتاب سيبويه: 3/ 229.

(63) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 229.

(64) المصدر نفسه: 224/3.

(65) همع الهوامع: 130/1. وينظر : ارتشاف الضرب:2/ 891.

(66) ينظر: ارتشاف الضرب: 891/2, وحاشية الصبان: 3/ 338.

(67) ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 200, ارتشاف الضرب: 891/2, همع الهوامع : 131/1.

(68) ارتشاف الضرب: 890/2. وينظر: حاشية الصبان: 3/ 440, همع الهوامع: 130/1.

(69) كتاب سيبويه: 3/ 193. وينظر: المقتضب: 4/ 18.

(70) ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 1427, جامع الدروس العربية: 431, النحو الوافي: 2/ 264.

(71) كتاب سيبويه: 283/3.

(72) المصدر نفسه.

(73) المصدر نفسه. وينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 1427.

(74) كتاب سيبويه: 2/ 162. 163. وينظر: ارتشاف الضرب:3/ 1427.

(75) ينظر: كتاب سيبويه: 163/2.

(76) ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 1427.

(77) ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 479.

(78) ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 1429, همع الهوامع: 2/ 192.

(79) ينظر: شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك: 3/ 1482, ارتشاف الضرب: 1429/3.

(80) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1429/3 , ارتشاف الضرب: 1429/3, همع الهوامع:192.191/2.

(81) المقتضب: 4/ 173.

(82) ارتشاف الضرب: 4/ 2066.

(83) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 104/1ـ 105, أسرار العربية: 102.

(84) ينظر: أسرار العربية: 116, شرح التسهيل:3/ 330, شرح المفصل: 4/ 429.

(85) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 104 , علل النحو: 325.

(86) كتاب سيبويه: 3/ 478.

(87) شرح التسهيل: 3/ 330.

(88) ارتشاف الضرب: 2068/4.

(89) أسرار العربية: 116ـ 117.

(90) علل النحو: 325ـ 326. وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: 105/1, أسرار العربية: 117.

(91) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 105/1, أسرار العربية: 117ـ 118.

(92) ينظر: شرح التسهيل: 3/ 331, ارتشاف الضرب: 4/ 2068.

(93) شرح المفصل: 3/ 129.

(94) أسرار العربية: 48.

(95) ينظر: شرح ابن عقيل: 4/ 389.

(96) شرح المفصل: 3/ 426.

(97) شرح ابن عقيل: 1/ 69 ـ 70.

(98) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 575, شرح المفصل: 3/ 425, شرح ابن عقيل : 1/ 69.

(99) ينظر: ارتشاف الضرب: 575/2 , شرح ابن عقيل:69/1 .

(100) ينظر: همع الهوامع : 2/ 169.

(101) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 575 , شرح المفصل: 3/ 425.

(102) ينظر شرح ابن عقيل: 81.

(103) ينظر: ارتشاف الضرب: 587/2 , شرح ابن عقيل: 82/1 , همع الهوامع: 1/ 86.

(104) ينظر: ارتشاف الضرب: 587/2 , شرح المفصل: 3/ 425.

(105) ينظر: جامع الدروس العربية: 182.

(106) اسرار العربية: 66.

(107) شرح التسهيل: 1/ 289.

(108) الأصول في النحو: 59/1. وينظر: شرح التسهيل: 289/1.

(109) ينظر : شرح المفصل: 394/3, شرح ابن عقيل: 208/1 ـ 216.

(110) ينظر : شرح المفصل: 394/3, شرح ابن عقيل: 208/1 ـ 209 .

(111) ينظر: شرح المفصل: 394/3, شرح ابن عقيل: 211/1 .

(112) شرح المفصل: 394/3 .

روافد البحث:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) ، تح : د . مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ، مصر ، ط1 ، 1408هـ . 1987م .
- أسرار العربية ؛ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنبا ري (ت577هـ) ، دراسة وتحقيق : محمد حسين شمس الدين ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط1 ، 1418 هـ . 1997م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316هـ) تح : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط4 ، 1420 هـ . 1999م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ) ، ومعه كتاب الإنتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، (د . ت) .
- جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، ضبطه وخرّج آياته وشواهده الشعرية : د . عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط5 ، 1424هـ . 2004م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، تح : محمود عبد الجميل ، مكتبة الصفا ، القاهرة . مصر ، ط1 ، 1423هـ . 2002م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت ،1423هـ . 2002 .
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت672هـ) ، تح : محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط1 ، 1422هـ . 2001 م .

- شرح الكافية الشافية ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي (ت672هـــ) ، تح : علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، منشـــورات محمد علي بيضـــون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط1 ، 1420 هـ . 2000 م .
- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643هـــ) ، حققه وشرح شواهده : أحمد السيد أحمد ، راجعه ووضع فهارسه : إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ــ مصر ، (د . ت) .
- علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت381هـ) ، تح : محمود محمد محمود
- نصّار ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط1 ، 1422 هـ . 2002 م .
- ــ الكتاب كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1408 هـ . 1988م .
- معاني القرآن, لأبي زكرياء الفراء (ت207هـ) , تحقيق: أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار. مطبعة دار الكتب المصرية , القاهرة. مصر , 1374هـ - 1955م.
- معاني النحو ، فاضل صالح السامرائي ، مطبوعات جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، 1986م . 1991م .
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـــ) ، تح : حسن حمد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط1 ، 1420 هـ . 1999 م .
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، عباس حسن ، ط4 ، دار المعارف ، مصر ، (د . ت) .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السـيوطي (ت911هـ) ، تح : أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1418 هـ - 1998 م .